الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

انتفض على تجاوزات «الزراعة» .. والوزير الجبري تعهد بالمحاسبة وإصلاح الخلل

المجلس يقر ميزانيات 11 جهة .. ويرفض

الغانم: يجب ألا يُفض دور الانعقاد إلا باعتماد الميزانية وسأراجع الرأي القانوني وأوافيكم به

قررنا التروي والتأكد من كيفية التعامل مع الميزانيتين المرفوضتين والأمر أحيل إلى اللجنة المختصة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية أمس على مشاريع قوانين بشأن الحساب الختامي وربط الميزانية لـ 11 جهة حكومية، ورفض الحساب الختامي وربط ميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وتسبب رفض مجلس الأمة لعدد من الميزانيات لعدد من الجهات بجدل قانوني حول آثار الرفض والتي منها تعطيل المشاريع والتوظيف في تلك الجهات.

وكان المجلس رفض في جلسته أمس مشروعي قانون باعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية 2015/2016 وعدد من الجهات الأخرى.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم:يجب ألا يُفض دور الانعقاد إلا باعتماد الميزانية وساراجع الرأي القانوني وأوافيكم فيه.

وأقر المجلس إعادة مشاريع ميزانيات الجهات المرفوضة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وعقب رفع الجلسة قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس قرر التروي والتأكد من كيفية التعامل مع الميزانيتين المرفوضتين، مبينا أن الأمر أحيل إلى لجنة الميزانيات لحسم الخلاف بشأنهما تمهيدا لاتخاذ القرار النهائي في المجلس.

وأوضح الغانم في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة أن جلسة اليوم كانت مارثونية وامتدت حتى الساعة السادسة مساء، وتمت الموافقة على ١١ ميزانية من الـ ١٣ ميزانية المعروضة.

وأضاف الغانم أنه تم رفض ميزانيتين خاصتين بمؤسسة التأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث العلمية، مبينا أن الاختلاف في وجهات النظر بين النواب في كيفية التعامل مع الميزانيات المرفوضة.

وذكر أنه من النوادر أن يتم رفض الميزانيات، لافتا إلى أن هناك سابقة واحدة في مجلس ١٩٩٢ ولكن لها ظروف خاصة متعلقة بلجنة تحقيق.

وأوضح أن مجلس الأمة اليوم قرر التروي للتأكد من كيفية التعامل مع الميزانيات «لأني لم أرد أن أفرض قرارا معينا على المجلس وإنما أرجعت القرار للمجلس».

وأشار الغانم أنه كانت هناك وجهتا نظر وارتكزت وجهة النظر الأولى على أن الميزانيات تصدر بقوانين خاصة ولهم أسانيدهم في ذلك بأن التصويت عليها يتم بمداولة واحدة.

وأضاف أن المادة ٨٥ من الدستور تنص على ألا يفض دور الإنعقاد إلا بإقرار الميزانيات، مشيرا إلى أن الدستور واللائحة حددا كيفية التعامل مع قوانين الميزانيات بشكل مختلف عن القوانين العادية.

وقال إن وجهة النظر الأخرى ترتكز على أن الميزانيات في النهاية قانون متى ما تم رفضها تسقط ويجب أن ترجع للحكومة وتأتي بمشروع قانون جديد.

وأكد أن وجهتي النظر لهما وجاهتهما و«لم أكن أريد أن أبخس أي طرف حقه ولذلك كان قرار المجلس أن يتم بحث الموضوع في لجنة الميزانيات ومراجعة اللجنة التشريعية في الجوانب القانونية والدستورية ونرفع رأيها للمجلس».

وأضاف وفي النهاية المجلس يحدد آلية التعامل مع هاتين الميزانيتين إما بإحالتهما للحكومة أو بالتعامل معهما في لجنة الميزانيات سواء بفصل التصويت على الحساب الختامي عن التصويت على الميزانيات كما حصل في الكثير من الميزانيات التي تم التعامل معها بعد هاتين الميزانيتين.

وقال الغانم إنه «وبالنظر إلى السوابق فقد تكون هناك سابقة واحدة في رفض ميزانية البنك المركزي، مضيفا أن البعض أثار ما تحدث من إعادة التصويت على قانون المديونيات.

وأوضح أن إعادة التصويت على قانون المديونيات خطأ جسيم وفادح ومخالفة صريحة وواضحة للدستور لا يمكن القياس عليها.

وبين أن هذا النقاش الموضوعي يتم في أروقة اللجنتين وفي النهاية المجلس هو الذي يحدد آلية التعامل مع هاتين الميزانيتين.

وبخصوص الجلسات الخاصة التي أعلن عنها قال الغانم إن هناك موعدا مقترحا من قبل مكتب المجلس بأن يتم قفل ودور الانعقاد في ١٥ يونيو المقبل الذي يصادف تقريبا ١٨ رمضان إلا حال الشهر المبارك يوم السبت.

وأضاف أنه من أجل الانتهاء من دور الانعقاد قبل العشر الأواخر من رمضان فلا بد من عقد جلسات خاصة ولذلك أبلغت النواب أني سأدعو إلى عقد ٣ جلسات خاصة من المحتمل أن تكون في أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس للانتهاء من تقارير لجنة الميزانيات وبعد ذلك تحدد بشكل أدق موعد الجلسة الختامية.

وبين الغانم أنه سيشاور مكتب المجلس لتحديد مواعيد انعقاد الجلسات في رمضان، مؤكدا أنها ستكون في وقت متأخر عن توقيت الجلسات في الأيام العادية.

من جانبهم دعا عدد من النواب إلى عدم إقرار الميزانيات المخالفة وربط بقاء القيادي بمنصبه بمدى إنجازه وتفاديه ملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين.

ورأوا أن هناك هدرًا بالمصروفات والتعيينات العشوائية بالإضافة إلى عدم تفعيل دور مكاتب التدقيق داخل الجهات الحكومية معتبرين عدم أخذ الوزراء بملاحظاتهم مؤشرًا خطيرًا.

وأكدوا أن سوء الإدارة تسبب في تكرار الملاحظات والمخالفات على ميزانيات الجهات الحكومية مؤكدين أن استمرار ذلك قد يؤدي إلى مواجهة بين السلطتين.

وطالبوا باستثمار الفوائض المالية والمليارات داخل الكويت مثل السكن ذي العائد الاستثماري والصحة والتعليم مستغربين عدم وجود مسؤولي الجهات الحكومية على المنصة أثناء مناقشة ميزانياتها لتسجيل الملاحظات والاستفادة منها في تقويم الأخطاء.

ووافق المجلس على مشروعي قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن السنة المالية 2015/2016 ،وربط ميزانية الهيئة للسنة المالية 2017/2018.

وقدرت مصروفات الحساب الختامي للهيئة بـ104 ملايين دينار والإيرادات بـ 6 ملايين دينار فيما قدرت مصروفات الميزانية بـ98 مليون دينار و الايرادات بـ7 ملايين دينار.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 33 عضوا ورفض 12 نائبا وذلك بعد تعهد وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الأوقاف والشؤون الإسلامية محمد الجبري بمعالجة جميع التجاوزات والملاحظات التي اوردها ديوان المحاسبة.

ووافق المجلس على عدد من الميزانيات لجهات منها «القوى العاملة» و«المعلومات المدنية» والبلدية وبيت الزكاة.

وفيما يلي مادار في الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة وتلى الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

واستكمل المجلس مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن 4 جهات حكومية

خالد الشطي: الشكر الجزيل لكل من ساهم في هذه التقارير سواء لجنة الميزانيات أو ديوان المحاسبة أو جهاز المراقبين التي تعد كالمجهر على الجهات الحكومية.

وقال: نحن أمام مثال حي ليس فقط في هدر أموال الدولة بل أكثر فقد تجاوزت هيئة الزراعة كل الحدود بعدم الالتزام بالضوابط الحسابية والتجاوزات بالهيئة تهتز منها البلدان ويشيب منها شعر الولدان.

وأوضح ان الهيئة انشئت لتوفير الأمن الغذائي فلم يتحقق هذا الهدف إلى هذه اللحظة ولم تحقق الهدف الرئيسي بمقدار ذرة، كما ان تجاوزاتها بلغت 4 عقود ومناقصات أكثر من 100 الف دينار وعدم موافاة الديوان بمحاضر التحقيقات بشأنها.

وأكد ان ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين مستاءين من الهيئة بشكل لا حدود له خاصة انه صُرف على الهيئة 171 طبون دينار كويتي خلال 5 سنوات ولم تحقق الهدف منها ، لافتا الى وجود 7 آلاف رأس غنم بالكويت بها شبهة تلاعب في شهادات تحصينهم وتحصين الماشية.

واستغرب قائلا: الحكومة تدفع 102 مليون دينار كويتي دعم للاعلاف خلال 5 سنوات وترفض 8 ملايين معاشات للعسكريين المتقاعدين!

وقال ان الهيئة سحبت 662 الف دينار بحساب خاص عن طريق الخطأ من تعويضات البيئة التي تقدر بـ 3 مليارات

واكد انه من الواجب التصدي للتجاوزات ميزانية هيئة الزراعة وإذا لم يعالج الوزير هذه الأخطاء فانا ادعو إلى إلغاء هذه الهيئة.

عبدالوهاب البابطين: مؤسسة التأمينات الاجتماعية، تدير استثمارات بقيمة 28 مليارا 997 مليونا و183 الفا وبها مدقق حسابات واحد، كيف تتم قرارات الاستثمار وجدواها.

وكشف ان المؤسسة استثمرت 5 مليارات في 17 محفظة مالية بالخارج منها 13 محفظة كانت نتائجها سلبية و40 ٪ من استثمارات المؤسسة (11 مليار) ودائع في البنوك، لا أفهم أن احتفظ بسيولة قدرها 40٪ من جانب وبالمقابل بقية الاستثمارات بها خسائر، وهذا دليل على عدم الحصافة في استثمارات المؤسسة.

وقال ان المدير السابق الهارب شكل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بدون

الوزير الصالح متحدثاً خلال الجلسة

الدمخي يدلي بدلوه

سأدعو إلى عقد 3 جلسات خاصة من المحتمل أن تكون في أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس

العبدالله متحدثاً بالانابة عن الخالد: شكراً لإقرار ميزانية الصندوق الكويتي ونتعهد بتلافي الملاحظات

الدمخي: تدخلات الوزراء دمرت الهيئات والمشكلة الاقتصادية في خسائر المليارات وليس دعم البنزين

الموزري: هدف «الزراعة» هو تعزيز الأمن الغذائي لكن إنتاج المزارعين يرمى بالشوارع دون مبالاة

الجبري: بدأنا بخطوات إصلاحية وسنستمر وسيتم القضاء على كل المخالفات ونتعهد بتلافيها

وقعنا جزاءات تأديبية على عدد من المسؤولين وعاقبنا أعضاء اللجنة السابقة لعدم الرد على الملاحظات

مشادة كلامية بين الطشير وحمدان العازمي

نقاش بين الحريش والحويلة